بشئ وان يشبع هو جاع سائر الاعضاء اذ طلبت ما تشتغل
به فافعال الجوارح اقواله على حسب طعامه وشرابه ان دخل
الحرام خرج الحرام وان دخل الفضول خرج الفضول فالطعام
يذر للافعال والافعال تثبت تبكد وامنه الثالثة ان فى
كثرة الاكل قلة الفهم والعلم فان البطنة تذهب الفطنة
قال الحارثى اذا اردت حاجة من حوائج الدنيا وقرفى
نفسه السادسة ان فيه خطر الوقوع فى الشبهة قال صلى
الله عليه وسلم ان الحلال لا ياتيك الا قوتا والحرام ياتيك
جزفا جزفا السابعة ان فيه شغل القلب والبدن بتحصيله
ثم تهيئته ثم الكلم ثم بافراغه والتخلص منه بالسلامة من
علله فانه ربما يفيد وامنه افات وعلل لان الطعام اذا
كان فى المعدة كثيرا لا تفد رالقوة الهاضمة على حله فيبقى
غليظا فيتولد منه البلغم والرطوبات الفاسدة ان كان
باردا فان كان حارا فانه يتولد منه حرارة تحرق الاخلاط
فيتولد منه السودا او يستحيل الى الصفرا وكل ذلك
مضر بالجربة وقد قال صلى الله عليه وسلم اصل كل داء البردة
يعنى التخمة واصل كل دواء الازم يعنى الحمية وايضا
يحوجك الى شدة طلب الدنيا والطمع الى الناس و
تضيع الوقت والثامنة ما ينالك من امور الاخرة كشدة
سكرات الموت فانه روى فى الاخبار ان شدة سكرات الموت
على قدر لذات الحياة فمن كثر من اللذات اكثر له من

السكرات

السكرات السابعة فنقصان الثواب فى العقبى قال
تعالى اذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا الاية فانه يقدر
ما تاخذ من لذات الدنيا تنقص من لذات الاخرة قال
عمر رضى الله عنه لولا الاخرة لشاركناكم فى عيشكم اى لولا
نقصان الثواب فى الاخرة لشاركنا المترفين فى عيشهم
العاشرة الحبس والحساب واللوم والتعيير فى ترك الاولى
فى اخذ الفضول وطلب الشهوات فان الدنيا حلالها حساب
وحرامها عقاب وكرنبتها الى قباب فهذه جملة العشرة
فى واحدة منها كفاية لمن نظر لنفسه فعليك ايها المجتهد
بالاحتياط البالغ كما لا تقع فى حرام او شبهة فيلزمك العذاب
ثم عليك بالاقتصار من الحلال على ما يكون عدة على عبادة
الله تعالى لا تقع فى شرو بقى فى الحبس والحساب والله ولى
التوفيق والحرام المحض ما يكون به علم او غلبة ظن انه
ملك للغير او منهى عنه فى الشرع لان غلبة الظن مما يجرى مجرى
العلم فى كثير من الاحكام واما اذا استاوت الامارتان حتى
تبقى شاكا لا يكون لاحدهما ترجيح عندك فذلك شبهة
فالامتناع عن الحرام المحض واجب حتم ومن الشبهة تنزه
ورع ولا مخالفة بين حكم الشرع والورع فانما ظاهر الشرع
موضوع على اليسر والسماحة والورع موضوع على التشديد
والاحتياط فهو من الشرع فللشرع حكمان حكم الجواز و
حكم الافضل فالجائز يقال له حكم الشرع والافضل الاحوط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)